

## اقتصاد

## «تاميكو» أنتجت أدوية بـ٤ مليارات ليرة وباعت ٣,٥ مليارات خلال ٢٠١٩

إهداء غانم

باعت شركة «تاميكو» أدوية بمبلغ نحو ٣,٥ مليارات ليرة خلال العام ٢٠١٩، في حين بلغت قيمة إنتاجها ٤ مليارات ليرة. وبحسب تقرير لوزارة الصناعة، فإن المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية تعمل على إقامة وحدة إنتاجية لتصنيع المعقمات في حلب تتبع لشركة «تاميكو»، حيث تم تأمين المقر اللازم في منطقة كرم الطراب، كما يتم تأمين مستلزمات العملية الإنتاجية بشروط صحية، ومن المتوقع إنجاح خط الإنتاج خلال هذا العام (٢٠٢٠).

وتنتج الوحدة نحو مليون لتر معقمات ومليون لتر ليتر كحول سنوياً، وتبلغ القيمة التقديرية للإنتاج ٣٠٠ مليون ليرة سنوياً، ومن المقرر أن يدخل بالإنتاج والإفلاخ خلال فترة قريبة.

وبين التقرير أن الخطة الإسعافية المخصصة لوزارة الصناعة قد رصدت ١٠٠ مليون ليرة سورية لتنفيذ مشروعين في شركة «تاميكو»، أولها إعادة تأهيل قسم المراهم والآخر لإعادة تأهيل وصيانة صالة الإنتاج المستأجرة من شركة الكبريت، لكن لم يتسن للشركة تنفيذ مشروع قسم المراهم.

وقامت الوزارة بإدراج تأهيل قسم المراهم ضمن الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٠، إضافة إلى إدراج مشروع تأهيل المقر الرئيس للشركة ضمن الخطة الإسعافية الاستثمارية.

وطلبت الحكومة من وزارة الصناعة وضع الآلية لتقديم الدعم المطلوب للشركة الطبية تاميكو بشكل عاجل وفوري بهدف تطوير البنية التحتية لمقرها الرئيسي، وتحديث خطوط الإنتاج، وتخصيص الإعتمادات المالية المطلوبة، والنظر في إمكانية منح الشركة قرضاً ميسراً بما يسهم في قيامها بالمهام الموكلة إليها، وبناء عليه وحسب التقرير، تبين أن الشركة قامت بفض العروض المالية المقدمة من الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق السعر الأرخص.

وبين التقرير أن وزارة الصناعة لن تقف عند مستوى معين من الإنتاج أو مستوى معين من الجودة بل تسعى دائماً للعمل على تعاقب جميع قطاعاتها.

ومن الجدير ذكره أن تاميكو قد بدأت في العام ٢٠١٩ بتشغيل قسم الكبسول الخاص بإنتاج المضادات الحيوية، والذي سيقوم بإنتاج ما يقرب من ٢٠ مليون كبسولة من المضادات بقيمة تزيد على ٥٠٠ مليون ليرة سورية، حيث تم التأكيد والتركيز على الدواء ضمن المواصفة والفعالية الجيدة والاستمرار بتطوير المنتج ورفع مستوى جودته.

## إرامز محفوظ

صرح عضو مجلس الشعب مجيب الدندن لـ«الوطن» بأن هناك إشكالية حقيقية في العمل الحكومي اليوم، مبيّناً أنه ضمن الصلاحيات الدستورية الموجودة في الدستور هناك إقرار موازنة وإقرار خطط التنمية، وما طالبنا به كأعضاء مجلس شعب أكثر من مرة؛ أنه يجب على مجلس الوزراء أن يلتزم بالدستور، ويكون هناك خطط واضحة، وهي التي يجب أن يتم تنفيذها، وأن تعرض هذه الخطط على مجلس الشعب، ونقر، ومن ثم تنفذ، وذلك حتى لا تتغير خطة الدولة بتغيير الحكومة أو تغيير وزير.

ولفت إلى أنه لا يتم العمل حالياً بشكل مؤسسي في الحكومة، فخطط التنمية والموازنة يجب أن تكون منسجمة مع السياسة العامة للدولة، وأن يكون أداء الحكومة ضمن هذه الخطة.

وضمن الصلاحيات الدستورية لمجلس الشعب أن يكون هناك دور رقابي له على تطبيق هذه السياسة العامة من الحكومة، وعليه، يجب أن تقدم الحكومة الموازنة بمواعيدها الدستورية، وقطع حساباتها، بحيث تتم المحاسبة مالياً، مشيراً إلى أنه بالنسبة لقطع الحساب، «نحن نعلم أن المبالغ تضررت في بعض المناطق، وحدث فقدان للوثائق، الأمر الذي أضر بإقرار بعض سنوات قطع الحساب».

ورأى الدندن أن الحكومة لا تقدم خطط التنمية الواردة في الدستور، التي يجب أن تقدمها بشكل سنوي، مشيراً إلى أن هناك أكثر من وزارة تغيرت، فعلى سبيل المثال، وزير الصناعة تغير أربع مرات، وكل وزير يأتي يضع خطة مغايرة للوزير الذي سبقه، وهذا الأمر لا يجوز، مشدداً

## انتخابات مجلس الشعب بين ٥ نيسان و٥ حزيران

## الدندن لـ«الوطن»: ٥٠ مليار ليرة ضريبة الموظفين في ٢٠٢٠ وه مليارات لتجار العقارات أقل من كلفة بناء في دمشق!

## الحكومة لا تعمل بشكل

## شفاف وكل وزير يأتي

## بخطة مغايرة لمن سبقه

## على وزير النفط أن

## يوضح أسباب أزمة الغاز



لكن الوضع أفضل بكثير، مؤكداً أن الحكومة لا تلتزم بالشفافية، ورغم تأكيد رئيس الحكومة عدة مرات في مجلس الشعب أنه سيكون شفافاً.

مثال آخر، تحدث عنه الدندن هو البطاقة الذكية، والتي رأى أن ليس لها أي فائدة للطاقة، ولا يتم الاستفادة منها حالياً في ظل أزمة الغاز الحالية، موجهاً بضرورة أن يقوم وزير النفط بتوضيح أسباب قلة وجود الغاز حالياً في الأسواق للمواطنين.

على ضرورة أن يكون هناك خطط واضحة.

وأضاف: «هل يعقل أن يتم فرض ضريبة تصل إلى ٥٠ مليار ليرة على الموظفين في موازنة ٢٠٢٠ مع أنه يجب أن يتم تقديم الدعم الأكبر لهم حالياً، في حين أن ضريبة تجارة العقارات ٥ مليارات فقط، مع أن سعر بناء ما في دمشق يتجاوز هذا الرقم».

وأشار الدندن إلى أن مجلس الشعب لا يقوم حالياً بالأداء المطلوب منه، ولو أن السلطات التزمت بالشفافية

## ضابط جمركي لـ«الوطن»: محاسبة العديد من العناصر المخالفين

## ٢٢٥٢ مهرباً في قبضة الضابطة الجمركية

## خلال ٢٠١٩ هربوا ألبسة وعملات وغازاً وآثاراً

تعزيز وجودها بالقرب من المناطق التي تمثل معابر تقليدية وأساسية لدخول المهربات.

وبين أنه تم تعميم الحملة على مختلف المحافظات وتم تحقيق الكثير من النتائج المهمة مؤخراً في بعض المحافظات الحدودية المهمة خاصة في ريف حمص الحاذق للحدود السورية اللبنانية، وكذلك في حلب وحماة لمنع المهربات التركية التي كانت تستفيد من الظروف الأمنية خلال الفترة الماضية في هذه المحافظات للوصول نحو الأسواق المحلية في الداخل السوري.

ولفت إلى أن الكثير من الملاحظات التي وردت حول تنفيذ المهام تم النظر فيها وإعادة تقويم العمل وأنه هناك متابعة وتدريب في سوكيات العناصر وكيفية تنفيذ مهامهم، وأنه لن يقبل أي مخالفة من أي عنصر، ويتم المحاسبة فوراً وفق نظام العمل الجمركي، وهناك العديد من العناصر الذين تم محاسبتهم واتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم وفق المخالفة المرتكبة.

وجود عناصر الضابطات والمفازن ضمن مهامهم على مدار اليوم وفق برامج عمل تتعلم ذلك.

وفي هذا الإطار جاء تجديد الحملة مع نهاية العام الماضي وفق خطة إحكام طوق جمركي لمنع دخول المهربات للأسواق المحلية في المدن الرئيسية، وخاصة العاصمة، وهو ما يساهم في تعزيز وجود المفازن والعناصر على المداخل الأساسية على حساب كثافة الحضور الجمركي ضمن المدن والأسواق.

ونوه بأن الحملة وفرت الكثير من المعلومات حول شبكات التهريب من باعة الحملة والموردين الكبار للتهريب للمحال والبسطات، ويتم العمل على الاستفادة من هذه المعلومات وتوظيفها لتحديد خريطة مهام جديدة للمرحلة الحالية تركز على ضرب منابع ومراكز التهرب الأساسية في مختلف المدن والمناطق، وسيكون لذلك أثر مهم في ضبط ظاهرة التهريب وتراجع حجم البضائع المهربة التي تصل للأسواق المحلية، خاصة وأن الضابطة الجمركية تعمل على



المساحة السورية وفق قطاعات وتحديد المهام والأولويات في كل قطاع وتوفير عمل جمركي على مدار الساعة عبر

الحملة واستراتيجيتها، وأن الضابطة الجمركية عدت الكثير من محاور عملها وخطتها وتوزيع العمل الجمركي على

واجهات المحال والبسطات في الشوارع، وأن الكثير من الرهان على לחية الحملة سقط، وبيات واضحا ديمومة

تهريب المواد الغذائية إذ تم ضبط ٢٤٥ قضية، ليحل تهريب الأدوية في المرتبة الثالثة بنحو ٦٩ قضية تهريب تم تنظيمها، ويعد ذلك يأتي تهريب الدخان ثم المشروبات ومختلف أنواعها، ومنه تهريب العملات والمعادن والآثار، ثم تهريب الخردة التي يتم الاستفادة منها في إعادة تدويرها وتصنيعها من جديد، ثم تهريب أجهزة الموبايل وتهريب الغاز واللحوم والمواشي والأسلحة والمخدرات التي جاءت في نهاية قضايا التهريب لجهة العدد.

وبالتوجه مع الضابط نحو الحملة الشاملة على المهربات التي أطلقت مع بدايات العام الماضي والتي رافقها العديد من الملاحظات مثل تركيز الحملة على نقاط محددة وضرورة التوجه أكثر باتجاه حثبات التهريب من دون الاكتفاء في الحلقات الأخيرة والتي عادة ما تمثل شريحة المتعشقين، بين أن الكثير من المؤشرات تفيد بنجاح الحملة، ومنها اختفاء الكثير من المواد المهربة من الأسواق بعد أن كانت تعرض على

## عبد الهادي ضباط

تجاوز عدد قضايا التهريب التي حققتها الضابطة الجمركية ٢٢٥٢ قضية على مدار العام الماضي

بوسطي يومي يزيد على ٦ قضايا، وغرامات إجمالية بلغت نحو ١١ مليار ليرة، تم تحصيل ٨,٤ مليارات ليرة، وبقي ٢,٦ مليار ليرة على شكل غرامات غير محصلة أو قيد التحصيل.

وصرح ضابط في الجمارك لـ«الوطن» بأن قيمة المهربات من مواد وبضائع في هذه القضايا بلغ نحو ٢,٣ مليار، وإجمالي الرسوم ٥٩٨ مليون ليرة، حصل منها ٤٤٢ مليون ليرة.

وحول أبرز المهربات، التي دخلت البلد وخرجت منه، خلال العام الماضي، بين الضابط أن تهريب الألبسة جاء في المقام الأول، إذ سجلت الضابطة نحو ٥١١ قضية تهريب في ٢٠١٩، تلاها

## ١١,٨ مليون كيلو غرام تبغ

## الإنتاج المتوقع هذا الموسم

الوطن

صرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد لـ«الوطن» بأن المساحة المخطط زراعتها لهذا الموسم من التبغ المروي والبيبل نحو ٧٨٥٠ هكتاراً، في حين أن الإنتاج المتوقع هو ١١,٨ مليون كيلو غرام.

وأوضح أن المساحة المخطط زراعتها من التبغ المروي هي ٣٠٧٥ هكتاراً، على حين أن الإنتاج المتوقع ٧٤٣٩ طناً، أما بالنسبة للتبغ البعل فإن المساحة المخطط زراعتها هي ٤٧٧٥ هكتاراً في حين أن الإنتاج المتوقع من هذا النوع ٤٣٤٣ طناً.

وأشار عماد إلى أن الكمية المسوقة من التبغ المروي والبيبل في محافظة طرطوس تجاوزت ١,١٢ مليون كيلو غرام، وفي محافظة اللاذقية، تجاوزت ٣,١٣ ملايين كيلو غرام.

ولفت إلى وجود عدة أنواع من التبغ، والسعر الذي يصرّف للفلاح من قبل مؤسسة التبغ يختلف حسب النوع، مبيّناً أن سعر التبغ البلدي «الاسترا» الذي يعطى للفلاح حالياً من قبل مؤسسة التبغ هو ١٨٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، والنوع الأول منه بسعر ١٤٥٠ ليرة، والنوع الثاني ١١٠٠ ليرة، أما النوع الثالث ٤٥٠ ليرة، مشيراً إلى أن الفارق الكبير بين سعر النوع الثالث وبقيّة الأنواع يعود إلى ضعف جودة هذا النوع، منوهاً بأن اتحاد الفلاحين يطالب حالياً بتقليص فجوة الأسعار بين جميع أنواع التبغ.

وأشار إلى أن السعر الذي يعطى للفلاح من قبل مؤسسة التبغ للتبغ الاسترا ١٨٤٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، والنوع الأول ١٤٠٠ ليرة، والثاني ٧٠٠ ليرة، والثالث ٤٥٠ ليرة، في حين أن تبغ الكاترينا الممتاز يؤخذ من الفلاح بسعر ٢٠٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، والجيد بسعر ١٤٥٠ والنوع ١١٠٠ والضعيف ٥٠٠ ليرة، منوهاً بأن تسويق التبغ لهذا العام يسير بشكل جيد، والسعر الذي يعطى للفلاح مقبول، لافتاً إلى أن التبغ هو من الزراعات ذات الطابع الاجتماعي، ويحتاج إلى رعاية على مدار السنة، ويتطلب ذلك جهود كبيرة، فضلاً عن أن المساحات المزروعة بالتبغ في الساحل غالباً ما تكون صغيرة، واعتماد الأسر هناك يتركز في الغالب على موسم التبغ الذي يشكل مصدر دخل رئيس لهم.

## ٢٣ بالمئة من حوادث السيارات تعالج تأمينياً عبر القضاء

## خبير تأميني: محامون يشترطون دعاوى بمبلغ مقطوع من المؤمن مقابل حصولهم على كامل التعويض عند فصلها

الوطن

تجاوز عدد الحوادث المسجلة في المؤسسة العامة السورية للتأمين ٤٣٠٠ حادث خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي ٢٠١٩، تركزت في فروع التأمين على السيارات والنقل والحريق والهندسي، وبوسطي يومي تقديري يقارب ١٢ حادثاً.

وبلغ عدد حوادث السيارات ٤٢٠٣ حوادث، بنسبة ٩٧,٧ بالمئة من الإجمالي، منها ٣٢٤٧ حادث سيارة عولجت تأمينياً بطريقة ودية من خلال المصالحة، ونحو ٩٥٦ دعاوى قضائية، أي إن ٧٧,٢ بالمئة من حوادث السيارات تعالج بطريقة ودية، من دون اللجوء إلى المحاكم، و٢٢,٨ بالمئة تقريباً تعالج في القضاء.

وبين خبير تأميني لـ«الوطن» أنه بحكم العادة فإن أغلب الدعاوى القضائية تكون مرتبطة بالتأمين الإلزامي للسيارات، على حين أغلب المصالحات تكون في التأمين الشامل على السيارات، مستغنياً عن عدم تفصيل تلك الحوادث بين الإلزامي وشامل.

وكشف عن أن ضعف نسبة اللجوء إلى القضاء في حالات حوادث السيارات، إنما مرتبط ببضع إجراءات التقاضي، وإرتفاع

السوقية في ظل سوق تنافسي ما بين مكونات قطاع التأمين.

وأكد المدير أن المؤسسة تعمل على مواكبة التغييرات ومتطلبات المجتمع في تغطية أخطار مختلفة ومتنوعة، وخاصة التي فرضتها سنوات الحرب الإرهابية على سورية، ضمن سقف تغطية مقبولة، وعلى عاتق المؤسسة، بعد اكتفاء المعيدين الخارجين عن قبول التغطيات من السوق السورية، وبعد ارتفاع أسعار إعادة بشكل كبير جداً.

ولفت إلى أن هناك اليوم العديد من المؤشرات المهمة التي تدل على بدء تحسن المشهد الاقتصادي، وبالتالي زيادة الطلب على التأمين وتحسن السوق المحلية، مبيّناً أنه عادة ما تكون التغطيات المطلوبة منطوية، وهي من أصل عمل المؤسسة، وتتوافر لديها القدرة على إنجاز العقود والتغطيات اللازمة بشرط تحقق شروط هذه الأخطار، لأنه لا يمكن تأمين خطر في بيئة وظروف غير سليمة، وإن شركات التأمين تعمل على الحد من مثل تلك الأخطار عند تعاقدها، لجهة طلب توفير أجهزة الإنذار المبكر للمنشأة طالبة التأمين أو تحسين ظروف الإنارة، وتوفير الحراسة وإزالة كل عوامل اشتعال الحريق.

التي تذهب إلى القضاء تكون مدفوعة من المحامين، والذي يعملون بمبدأ «شراء الدعوى» من خلال تقديم مبلغ مقطوع للمؤمن على أن يحصل المحامي على كامل مبلغ التعويض، عند فصل الدعوى، كما يقال «هو وشطارته».

وتوزعت بقية الحوادث بين ٢٢ حادث حريق، و٤٤ حوادث نقل، و٦٤ حادث وفاة و٩ حوادث مسؤولية مدنية و٢ حادث هندسي. وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في المؤسسة أن هناك أنشراً سلبياً سوف يظهر على التعويضات في بعض فروع التأمين المرتبطة بتدابير سعر الصرف والنمط الاحتكاري، خاصة لجهة قطع التبديل والصيانة في حوادث السيارات، لأن معظم قطع التبديل المستخدمة هي مستوردة بالقطع الأجنبي، إضافة لارتفاع تكاليف التأمين الصحي لجهة ارتفاع أسعار المستلزمات الطبية والضغط الممارس حالياً من جميع مقدمي الخدمات لرفع التعريفات التي يتفاوضونها، والأسعار المطبقة في المشافي والخبر ودور الأشعة.. وغيرها من مراكز تقديم الخدمات الطبية. وولفت إلى أن هذا الأمر مرتبط بحالة استنوجب المزيد من الضبط في العمل من دون الإساءة في تقديم الخدمة والتأخير على القدرة



إلى نصف تعويضه الحالي بدل اللجوء إلى المحاكم لوقت طويل.

ونوه الخبير بأنه من المفترض أن تشجع الشركات على المصالحة لكن ضمن حدود منطقية، وليس كما هو معمول فيه في بعض الكثير من الحالات، إذ إن طريق المصالحة أقصر وأفضل.

كما أشار الخبير إلى أن العديد من الحالات